

نظام ل م د في الجزائر: الجذور والتطبيق.

عبد القادر نعمي - جامعة الجزائر 3-

صلاح الدين لفريد-جامعة الجزائر 3-

ملخص:

انتهجت الجزائر إستراتيجية جديدة في التعليم العالي وهي نظام ل م د الذي شرع في تطبيقه منذ سنة 2005م بهدف تحقيق قفزة تنموية نوعية لمواكبة التطورات العالمية وتطوير البحث العلمي إلا انه استورد من دول العالم الأوروبية التي تختلف في ثقافتها وإيدولوجياتها اختلافا كبيرا مع دول العالم الثالث هذا جعلنا أمام عدة عقبات وصعوبات حالة دون ذلك في تطبيقه ومن هنا سنحاول معرفة جذوره وأهم هذه الصعوبات وكيفية التغلب عليها والحد منها لأن معرفتنا لماضي الشيء يسهل لنا معرفة حاضره ومعرفة الحاضر ينبأ لنا المستقبل.

Algeria has adopted a new strategy in higher education which has been implemented since 2005 with the aim of achieving a qualitative development leap to keep abreast of global developments and the development of scientific research. However, it imported from the countries of the European world which differ in its culture and ideologies. We will try to know the roots and the most important of these difficulties and how to overcome them and reduce them because our knowledge of the past makes it easier for us to know the present and know the present tells us the future.

## مقدمة:

إن النظام التربوي هو الركيزة الأساسية لبناء أي مجتمع وأي تصدع فيه يحدث تعثرا في القطاعات المختلفة خاصة التعليم العالي الذي هو بمثابة المعيار الأساسي الذي نقيس به تقدم وتطور أي الدولة، ولهذا لجأت الجزائر إلى اتخاذ بعض التدابير الضرورية من اجل التغيير والإصلاح، فقد شرعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر منذ سنة 2005 بتطبيق نظام ل م د، من اجل تطوير جودة التعليم العالي ومواكبته للتغيرات السريعة المتلاحقة إذ يعتبر نقطة انتقالية من النظام القديم إلى النظام الجديد والذي كان مطبقا من قبل في دول العالم الأنغولوساكسونية، حيث قامت معظم دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر باستيراده دون النظر إلى خلفياته والآثار الناجمة عنه لكونه بني لمجتمعات لها خصوصياتها التاريخية والثقافية ولها واقعها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يختلف كثيرا عن خصوصية المجتمع الجزائري وواقعه واكتفت بإجراء مجموعة من الجلسات الاستشارية والندوات الروتينية والقرارات الانفرادية لمسؤولي تطبيقه دون أن تقوم بإجراء مجموعة من الدراسات العلمية المنظمة والتجريبية والاستفادة من نتائجها قبل تطبيقه، لذا لا بد من تقييم لهذا النظام ومن الطبيعي جدا أن تحديث النظام يستدعي تقويما أفقيا في المرامي والأهداف والمساعي التربوية البيداغوجية وإعطاء أهمية قصوى للوسائل التعليمية والممارسات البيداغوجية والتغييرات الذهنية بهدف تحقيق الأهداف التي يسعى إليها هذا النظام، والذي نسعى نحن بصبغه صبغة من ثقافتنا وأفكارنا وفي مقدمته رفع مستوى التعليم العالي وتعزيز القيم النبيلة من أجل تكوين وبناء شخصية الطالب تتميز بالتوازن والتكامل وبطموح عالي وبمقومات تفتخر بها الأمة الجزائرية .

ولهذا فمحاولة معرفتنا لهذا النظام يستوجب علينا معرفة ماضيه أولا وحاضره ليتسنى لنا التنبؤ بمستقبله وفي هذا السياق جاءت صفحات بحثنا كمحاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة وهي على التوالي:

ماهي الخلفية التاريخية التي بني عليها نظام ل م د؟.

ماهي المفاهيم المرتبطة بتطبيق هذا النظام؟.

ماهي المبررات المقدمة من القائمين على تبني هذا الإصلاح والتخلي عن النظام الكلاسيكي؟.

ماهي الصعوبات والمشاكل التي تعترض تطبيق هذا النظام في الجزائر وكيفية الحد منها؟.

وتشكل هذه التساؤلات المحاور الأساسية لهذا البحث.

## الجدور التاريخية لنظام ل م د:

نعلم جميعا بأن الجزائر مرة بعدة إصلاحات كان آخرها نظام ل م د الذي استورده من الدول الأنغلو ساسكونية وهنا نتوقف على مجموعة من الأسئلة حول بيئة هذا النظام وخصائصه البنائية مدى إمكانيةه في مواثمه للبيئة التعليمية الجزائرية، علما بان هذا النظام تتخلل في محتواه ميكانيزمات جادة تدفع نحو جودة التكوين ونوعيته في التعليم العالي ويشجع الطالب على المبادرة وينمي فيه القدرة على الإبداع ولهذا حاولنا أن نتكلم على بداياته الأولى لقد بني هذا النظام منتصورا تمختلفة، حيث انعقد لأجله عدة لقاءات ومؤتمرات فيدول أوربية مختلفة نذكر اتفاقية ليزبون lisbonne 1997 المتعلقة بتأهيل التعليم العالي ترقية نوعيته في المناطق الأوربية، وعقبه بعد ذلك إعلان السيربون 1998 surbonne والذي ركز على :

- إمكانية تنقل الطلبة من دولة إلى أخرى.
- تأسيس التعليم على مسارات التكوين.
- تأسيس فضاء أوروبي في مجال التعليم العالي.
- التربية والتعليم والتكوين يتميزون بالديمومة.
- استحداث نظام السداسي اتمع استعمال طريقة الأرصدة في تقييم التكوين.
- تكون عروض التكوين متعددة في مجالات متنوعة ومتخصصة.

(Richard A. Nyladé, 2013, p13)

- ثم يأتي إعلان 1999 La bologne بإيطاليا، حيث حضر الاجتماع 29 دولة وانعقدت فيه اتفاقية مشتركة تحمل 6 محاور رئيسية وهي:
- تأسيس نظام تكوين يسهل ومرن حيث تمتع قدرة عالية في نقل وتسيير المعارف في بعدها المحلي والدولي كذا الاعتراف بالشهادة الجامعية ومؤهلاتها.
  - تنظيم تكوين في الليسانس الطور الأول ووجه نحو تدريب الطلبة على الاندماج في الحياة المهنية.
  - إمكانية اكتساب الأرصدة في وحدة تعليمية وإمكانية نقلها إلى مؤسسة تعليمية أخرى.

- تسهيل حركة انتقال الطلبة والأساتذة والباحثين من جامعة إلى أخرى.
- التعاون في إطار ضمان جودة عالية في التعليم.
- إعطاء بعد أوروبي للتعليم العالي.
- بينماتطرقا لمؤتمر ونفيرلين عام 2003 إلى مناقشة ثلاث محاور رئيسية وهي:
  - تأسيس نظام تعليمي بيطورين.
  - إصدار لشهادة تعليمية معترف بها ليست بنفس خصائص الشهادة الأصلية.
  - وضع نظام يتكف لي ضمان الجودة في التعليم العالي.
- وبقية سلسلة المؤتمرات تتوالى نذكر منها مؤتمر bergen بالنرويج عام 2005، ومؤتمر لندن عام 2009 ، ومؤتمر بوخاريسست عام 2010.

(Richard A .Nyladé,2013,p17)

وهنا يمكننا القول بأن هذه المؤتمرات انطلق من فكرة مفادها تحسين جودة التعليم العالي وتفعيله إذا أنه لم يقتصر على الجانب المعرفي فقط وإنما تعدى ذلك إلى ترقية الهياكل البيداغوجية والوسائل مع تقليل مدة التكوين الجامعي فهو يتميز بمعايير في التقييم وذلك عن طريق حساب الرصيد على خلاف النظام الكلاسيكي. كما أيضا يتميز هذا النظام بالوصاية "tutorat" التي هي أحد المستحدثات في فلسفة هذا النظام ل.م.د والتي تهدف إلى تحسين نوعية تكوين الطالب بإعلامه وتوجيهه للرفع من قدرته وإمكانية مشاركته في بناء مساره التكويني عن طريق تعظيم حجم العمل الشخصي؛ وعليه فالوصاية هي عبارة عن فضاء حوار بين الطلبة والأساتذ الوصي تقدم فيه إجابات مناسبة عن موضوعات مختلفة على شاكلة:

- متابعة الطلبة في مسارهم البيداغوجي عن طريق التكفل ببعض نقائصهم المحتملة.
- دعم الطلبة في اكتساب مناهج العمل الضرورية لنجاحهم.
- تعريف الطلبة بالمناهج الحديثة في البحث المكتبي والتحكم في استعمال التقنيات متعددة الوسائط.

- تعريف وشرح نظام ل.م.د المعتمد بالكلية من مسارات، تخصصات، نظام الانتقال والتقويم، عروض التكوين... الخ.
- مساعدة الطلبة في تنظيم أعمالهم الشخصية (مراجعة المحاضرات، تحضير التمارين، إعداد البحوث والإطلاع على المراجع... الخ).
- الاستماع للطلبة لخلق وبناء علاقة وجو من الثقة بينهم وبين الأستاذ من خلال تقديم الدعم والنصائح الشخصية.
- التقليل من حجم الشعور بالانطوائية والإحباط لدى بعض الطلبة بمحاولة تشجيعهم وإعطائهم نظرة إيجابية عن المستقبل. (ميلود قاسم، 2015، ص48).

#### بعض المفاهيم المرتبطة بهذا النظام:

#### تعريف نظام ل م د:

هو نظام دراسة مدعو إلى تلبية تطلعات المجتمع الجزائري في الحقبة الحالية في ميدان التكوين، ومن ضمنها تحسين نسبة الالتحاق بالتعليم العالي، وزيادة المنافذ المهنية المرتبطة بكل مستوى من مستويات المنظومة، مع التركيز أكثر على البعد المهني والإرساء الإقليمي وتطوير حوض نشاطات الإنتاج والخدمات. (بداري، كمال وحرز الله، عبد الكريم، 2012، ص12)

ويحتوي على ثلاث شهادات وهي: الليسانس والماستر والدكتوراه ويتم في ثلاث مراحل تكوينية:

**الليسانس:** تدوم هذه المرحلة 3 سنوات وتتم التكوين فيها في طورين، وتشمل تكوين قاعدي أولي متعدد التخصصات مدته من سداسي إلى أربع سداسيات (تعليم مشترك يمتد على سنتين تخصص للحصول على المبادئ الأولية للتخصصات المعنية بالشهادة وكذا معرفة مبادئ منهجية الحياة الجامعية واكتشافها، ويتبع هذا التعليم المشترك الذي يمتد على سنتين بسنة للتخصص يتفرع فيها التكوين إلى فرع أكاديمي حيث يتوج بشهادة الليسانس أكاديمي، تسمح لصاحبها بمواصلة دراسته الجامعية مباشرة أكثر والانتقال إلى الطور الثاني الماستر بحسب المؤهلات المكتسبة له ونتائجه المتحصل عليها وشروط الالتحاق.

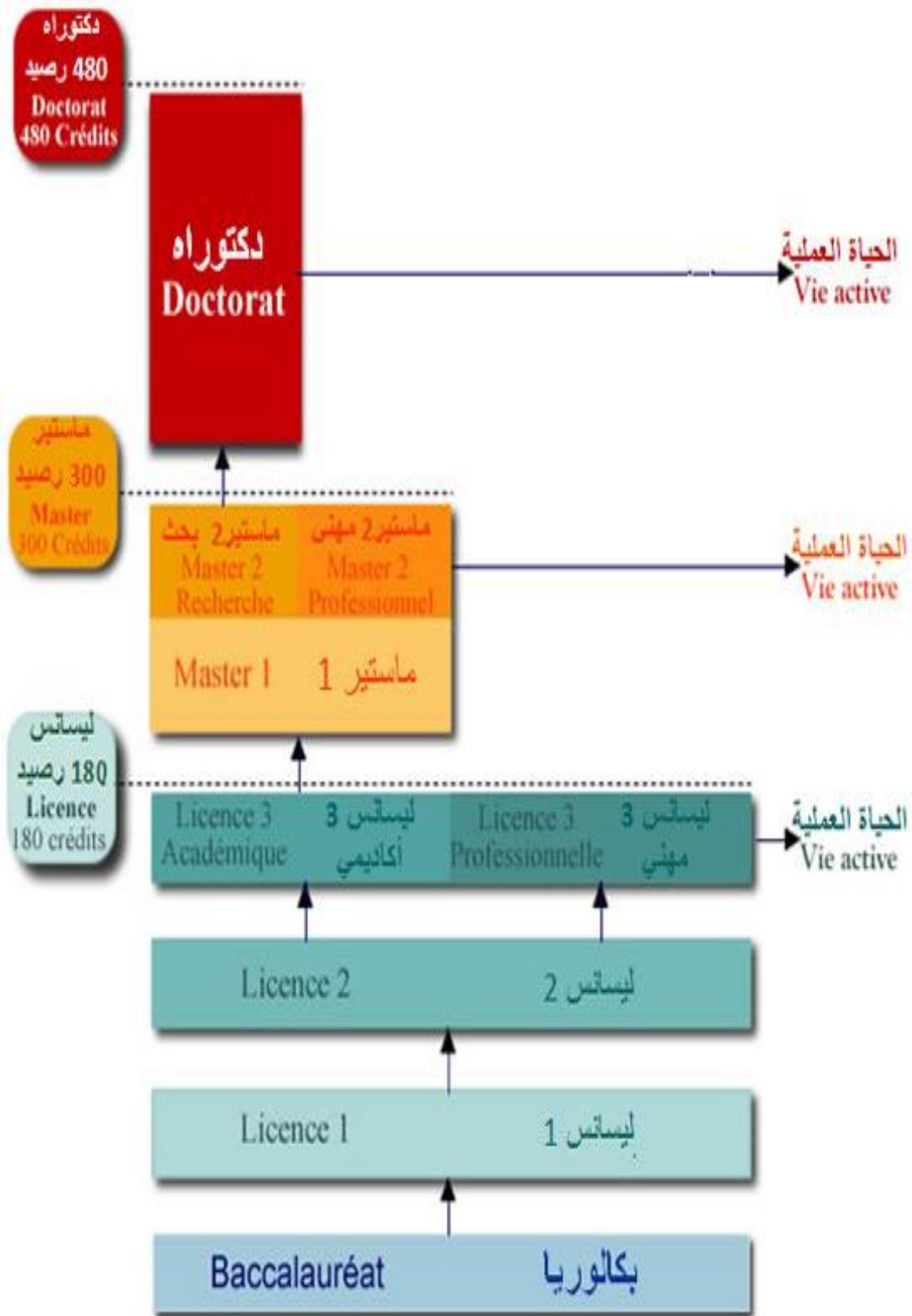
**وفرع مهني** يتوج فيه بشهادة ليسانس مهني تسمح له بالاندماج المهني المباشر في عالم الشغل.

الماجستير: تدوم هذه المرحلة سنتين، وفيها يسمح للطالب المتحصل على شهادة الليسانس فرع أكاديمي والذي تتوفر فيه الشروط للاتحاق بها، كما يمكن مشاركة الحائزين على شهادة الليسانس مهني وذلك بعد فترة قصيرة يقضوها في عالم الشغل، ويسمح الطور الثاني بمتابعة التكوين الأساسي والحصول على تخصص يمكن الطالب من متابعة التكوين في الدكتوراه أو التوجه نحو نشاط مهني، وينقسم إلى:

فرع أكاديمي: يمتاز بتوجيه الطالب إلى البحث العلمي ويؤهله إلى نشاط البحث في القطاع الجامعي أو الاقتصادي (ماجستير بحث).

فرع مهني: يمتاز بتدريب أوسع في مجال محدد، يؤهل صاحبه إلى مستويات أعلى من الأداء والتنافسية ويبقى توجيه هذا المسار دائما مهنيا (ماجستير مهني). (يحياوي، حفيظة، 2013، ص 89)

الدكتوراه: أمام تعدد الاختصاصات والتطور المذهل للمعارف والطابع التطبيقي للبحث فإن التكوين في مستوى الدكتوراه الذي يدوم مدته 3 سنوات ينبغي أن يضم تعميق المعارف في الاختصاص ويكون التكوين عن طريق البحث ويتوج هذا التكوين بشهادة الدكتوراه، والشكل الموالي يمثل مخطط التكوين في نظام ل م ل د:



الشكل رقم 01: يمثل مخطط نظام التكوين في ل م د.

(<http://fsecg.univ-skikda.dz/index.php/ar/>)

خصائص نظام ل م د :

يتميز نظام ل.م.د بالنقاط التالية:

**التحويل:** يعبر عن الإمكانية الممنوحة للطلاب لتغيير المسارات التكوينية والجامعية .

**الإحتفاظ:** يمكن للطلاب الإحتفاظ بالمواد المتحصل في الوحدات التعليمية في حالة تغيير المسار التكويني أو الجامعات. (قادري، حليلة و نصيرة، بن نابي، ب س، ص 6)

**مبادئ نظام ل.م.د :** يقوم نظام ل.م.د على:

الرسملة Capitalism: تعتبر تحصيل حاصل لخاصية الإحتفاظ المشار إليه أعلاه ، أي أن الوحدات الدراسية المكتسبة لا مجال لإعادتها حتى لو تم تحويلكم من مؤسسة لأخرى، وتمكنكم من تحويل الرصيد عند مغادرة المؤسسة الأصلية.

الحركية mobilité: تمكن الطالب من تحويل ملفه البيداغوجي وتسجيله في أي مؤسسة جامعية في الجزائر. أو خارجها . وكذا التحويل إلى تخصصات لأخرى في نفس ميدان التكوين.

الوضوحية lisibilité: تمكن سوق العمل من مقارنة شهادات ل م د بسهولة في إطار التشغيل.

(Djekoun Abdelhamid,2007,p20-30)

المبررات المقدمة من القائمين على تبني هذا الإصلاح والتخلي عن النظام الكلاسيكي:

من أهم المبررات التي أدت بالدولة الجزائرية إلى تغيير نظام التعليم العالي وإجراء إصلاحات دفعتها بالخروجها من النظام القديم إلى النظام ل م د نجد عدة مبررات يمكن تصنيفها إلى مبررات عامة ومبررات خاصة وفي مايلي تفصيلا لذلك:

**مبررات عامة:**

ترمي هذه الإصلاحات إلى توفير تكوين نوعي لمسايرة العصر من خلال تحقيق استقلالية المؤسسات الجامعية وفق السير الحسن والمساهمة في تنمية البلاد والقضاء على الإختلالات الهيكلية التي تراكمت عبر السنين جعلت من الجامعة الجزائرية بعيدة عن الواقع في جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وكذا جعل التعليم

العالي قادرا على مواجهة التحديات التي فرضها التطور غير المسبوق للتكنولوجيات وظاهرة عولمة الاقتصاد والاتصال مع الأخذ في الاعتبار مايلي:(سعدان، 2011، ص12)

- العلاقات الدولية التي فرضت وجود قواسم مشتركة اقتصادية وثقافية بين أمم العالم.

- التجارب الناجحة التي أثبتت نجاعة اعتماد إصلاحات عميقة في منظومة التعليم والتكوين الهادف إلى ضمان الجودة وتطوير الاهتمام بالبحث العلمي.

وقد اعتمد نظام ل م د في الجزائر على توحيد نفس الشهادات المعمول بها في الدول الأخرى وهي: الليسانس، الماستر، الدكتوراه.

مشكلة التمويل: صعوبة التمويل حيث يحتاج هذا القطاع إلى ميزانية كبيرة من التسيير العقلاني وتوزيع عادل خاصة وأنه يعتمد على تمويل الحكومي فهي غير كافية بسبب زيادة عدد الطلبة وارتفاع تكاليف وتضخم الأسعار ومتطلبات جودة التعليم العالي.(زرزور، احمد، 2006، ص55)

أما المبررات الخاصة والتي ترمي إلى حل بعض المشكلات التي ظل يتخبط فيها التعليم العالي مثل الرسوب والتكوين طويل المدى وصعوبة نظام التقويم ونوعية وكفاءة التأطير الخ...

كل هذه الأسباب وغيرها أدت بالوصايا المختصة بتطبيق هذا الإصلاح وذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المؤرخ في 08 شوال عام 1415 الموافق 21 نوفمبر 2004 الذي يتضمن إحداث شهادة الليسانس "نظام جديد". (الجريدة الرسمية، 2004، ص12)

الصعوبات والمشاكل التي تعترض تطبيق هذا النظام في الجزائر وكيفية الحد منها:

نحاول هنا حصر بعض التحديات والمشكلات التي عرقلت تطبيق هذا النظام في الجزائر ومحاولة إعطاء حلول لها منها مايلي:

تحديات بيداغوجية:

لقد تعرضت الجزائر إلى تحديات منها ماهو بيداغوجي والذي يتمثل في كثافة الهياكل البيداغوجية معقدة فاعليتها، فإذا كان الهدف من إصلاح الهياكل القاعدية في الجامعة الجزائرية، فإن ذلك قد زاد من بيروقراطية تنظيم

الأقسام حيث يشمل القسم على هيكل بيداغوجي مكون من رئيس القسم ومساعديه، ولجان التكوين لبيداغوجي ورؤساء التخصصات.... الخ هذه الكثافة من المناصب خلقت تداخل في المهام والصلاحيات وعدم وضوح

المسؤوليات. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2011، ص 19)

بالإضافة إلى نقص المرافق البيداغوجية، كقاعات المطالعة والمكتبات المتخصصة والكتب العلمية الحديثة، وقلة التأطير مع انعدام دور الأستاذ المشرف وذلك نتيجة لكثافة المحتوى فهو في نفس الوقت مطالب بإنهاء البرنامج في مدة زمنية وجيزة لا تتناسب ومحتوى المقياس مما يجعل هذا النظام غير قادر على تحقيق الطموحات المرجوه، وإنعدام العقود مع الشريك الاقتصادي والاجتماعي وغياب البحوث والخرجات العلمية ذات المستوى العالي والترقيات الميدانية التي تؤهل الطالب لتقلد المناصب الموافقة فعلا للشهادة التي تحصل

عليها. (file:///C:/Users/Acer/Downloads/F.pdf)

ومشكلة تزايد أعداد الطلبة الجامعيين إذ أصبح التدفق الكبير للطلاب نتيجة لتساوي فرص الالتحاق بالتعليم العالي والوعي الثقافي لاعتبارات اقتصادية واجتماعية والعوامل المرتبطة بسياسات القبول والتقويم. (زرقان،

ليلي، 2012، ص 5)

بالإضافة إلى اختلاف عامل الزمن المخصص للدراسة فالدول المتقدمة تحسب الوقت بوحدة زمنية دقيقة على خلاف الدول النامية التي تعتمد على طريقة الوحدات الكبرى ولهذا نجد المدة غير كافية لصقل وتنمية معارف الطلبة. حيث يعتبر الطلبة أن طبيعة التكوين ومايرتبط به من طرق التدريس وبرامج وتوقيت غير مناسب لان هناك ضغط في المقاييس الدراسية المبرجة والتي تتميز بكثافة محتوياتها مقارنة بالفترة القصيرة لاستيعابها في السداسي الواحد، وأيضا طرق التقويم وغياب التنسيق بين المحاضرات والأعمال الموجهة كل هذا اثر بالسلب على فعالية التكوين وعلى مقدار التقبل والافتناع بهذا النظام.

**تحديات الواقع الاجتماعي والاقتصادي وسوق العمل:**

لقد قام هذا النظام على عدة أفكار وكانتا أهمها فكرة التناغم بين مخرجات التعليم والمحيط الاجتماعي والاقتصادي ومن هذه الفكرة يمكننا التساؤل عن مدى تحقيقه في الدول التي تبنته فيما بعد؟ واهم ما يلاحظ في المناهج التعليمية ببعدها عن المؤسسات الاقتصادية على عكس الدول المتقدمة التي نجدها تعمل على تعزيز المناهج التعليمية وربطها بالواقع الشغل.

( [www.startimes.com/f.aspx/vb//f.aspx?t=36633723](http://www.startimes.com/f.aspx/vb//f.aspx?t=36633723))

إن المحيط الاجتماعي والاقتصادي المختلف لا يؤدي إلى ارتفاع احتمالات فشل هذا النظام فحسب بل يهدد بتأثيرات جانبية وعواقب وخيمة يتوقعها أهل الخبرة ويتنبؤنا بها

فالجزائر تتميز باقتصاد يختلف عن دول الأوروبية حيث أن سوق العمل فيها ليس مرنا وإنما ضيقا لكونها دولة سائرة في طريق النمو فهي لا قدم لها من التصدير ولا لها في سوق المنافسة، وسياستها الاقتصادية ضعيفة فهي بنظامها القديم تعمل على تخريج 150 ألف جامعي سنويا اغلبهم باحثون عن الشغل، أما نظام ل م د ومع بقاء سوق الشغل على حاله فماذا تتوقعون منه إلا انه تتولد لها مشكلات أكثر من الأول إذا أننا أصبحنا نواجه زيادة في نسبة الخرجين أكثر مما كان عليه النظام القديم من قبل والتي نجم عنه ارتفاع في نسبة البطالة بسبب قصر مدة التكوين.

وللحد من هذه الظاهر ولو بنسبة قليلة على الجامعات ومراكز البحث التابعة لها مطالبون بالافتح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي من خلال استثمار المعرفة العلمية في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية الخدمائية.

"بالإضافة إلى انعدام العقود مع الشريك الاقتصادي والاجتماعي وغياب البحوث والخرجات العلمية ذات المستوى العالي والترقيات الميدانية التي تؤهل الطالب لتقلد المناصب الموافقة فعلا للشهادة التي تحصل عليها". (file:///C:/Users/Acer/Downloads/F.pdf)

#### تحديات تتعلق بتطبيقه قبل التحضير الكافي له إعلاميا وبشرياً ومادياً:

إن من الملاحظ في تطبيقه في الدول الأوروبية قد هيئة له الظروف المناسبة لتقبله ولم يطبق دفعة واحدة وإنما مرة بعدة مراحل منها تشكيل لجان مهمتها الإعداد الجيد لهذا النظام وأقامت دورات وندوات حول هذا النظام وفتح اللقاءات مع الطلاب لمعرفة آرائهم وتحييتهم نفسياً وإعلامياً وذلك قبل إقدامهم في التطبيق. (تواتي ، عبدالقادر، 2013، ص60)

أما الجزائر فقامت بتطبيقه لأول مرة على عشر مؤسسات نموذجية في عام 2005/2004 وذلك لمدة سنة واحدة بعدها قامت بالتعميم على 29 مؤسسة في عام 2006/2005 ( كركوش، 2012، ص122)

هذا التسرع في التعميم قبل تقديم تقييم شامل وعميق للتجربة جعلها عملية التعميم أبعد من الخطوة العلمية المدروسة والمبنية على معطيات الواقع ولهذا أكد جل الأساتذة الجامعيين والباحثين أن هذا التنقل من النظام القديم إلى النظام الجديد كان تسرعاً دون تحضير مادي وبشري وإعلامي جيد.

### تحديات أخرى:

- يواجه هذا النظام صعوبات كبيرة في التطبيق لأنه لا يتعلق بالجامعة لوحدها وإنما يتعدى ذلك إلى الشريك الاقتصادي الذي يخوض بدوره تجربة جديدة في الخصخصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال للاستثمار الأجنبي. (file:///C:/Users/Acer/Downloads/F.pdf)
- انعدام القوانين الخاصة بهذا النظام إذا أصبحت مؤسسات الوظيف العمومي تخلق عدة مشاكل في قبولها الشهادات الخاصة به مقارنة بشهادات النظام القديم.
- يتميز التكوين في هذا النظام بإنتاجه لشهادات مهنية متخصصة على أساس المحيط الاقتصادي والاجتماعي الذي تتواجد به الجامعة مما ينتج عدم تكافؤ الشهادات على المستوى الوطني.
- الإضرابات المستمرة والمتكرر للطلاب نتيجة لرفضهم للوضعيات المتغيرات في القوانين والمراسيم التي لاتناسبهم والإصرار على بقاء القوانين كما هي والعمل على تطبيق ما في موادها.

وللتغلب على هذه المشاكل أو التقليل منها يجب على القائمين باتخاذ بعض التدابير في حالة البقاء على هذا النظام أو العودة إلى النظام القديم مع إدخال بعض التغيرات في سلم نوعية التكوين والبرامج من أجل مواكبة التطورات الحاصلة ومسايرة العصر لان تطبيق هذا النظام في الجزائر فشل منذ البداية نظرا لعدم توافقه مع البيئة الجزائرية وخصائصها الإيديولوجية والثقافية والسياسية وأوضاعها الاقتصادية المزرية خاصة في ظل سياسة التقشف ومن هنا نذكر

### بعض الحلول لهذه الصعوبات منها مايلي:

- العمل على تخصيص ميزانية تمكنهم من توفير الهياكل البيداغوجية والعمل على تحسين التسيير الإداري والخروج من البيروقراطية التي أصبحت عائقا أمام الطلبة.
- محاولة الموازنة بين الطلبة المتخرجين وسوق العمل وذلك من خلال إجراء وحلق ظروف ملائمة ومضبوطة في امتحانات شهادة البكالوريا بعيدة على الغش وطرقة المتطورة، فنسبة النجاح فيها تحدد الطلبة المقبلين على الدخول الجامعي لاعتبارها المرحلة الانتقالية من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي لكن ما نلاحظه في السنوات الأخيرة ارتفاع عدد الطلبة الناجحين فيها والذي نتج عنها عدم مقدرة الجامعة على الاستيعاب المتزايد لهممع تدني في المستوى العلمي والفكري مما أدبمسؤولي التعليم العالي إلى البحث عنالجودة في التكوين من خلال

إعادة النظر والقيام بإصلاحات في أنظمتها التعليمية ومحتوياتها ومناهجها، إلا أن الخلل الحقيقي هو الطالب في حد ذاتها لأننا إذا قارناه بالطالب في الأنظمة القديمة نجد أنه يختلف عنه في كل الظروف وبالرغم من الوضع الصعب الذي عاشه وما خلفه الاستعمار من فساد في جميع النواحي وما تتميز به المدرسة الجزائرية في ذلك الوقت من نقص في الإطارات وحلل في الأنظمة التعليمية والمناهج التي كانت تدرس بها دون إجراء تجارب ولا دراسات مسبقة عليها حيث كانت مستنبطة من مناهج الدول العربية المجاورة وما تعانیه منقلة الهياكل البيداغوجية، كل هذه العراقيل لم تمنعها الوصول لمستوى علمي وفكري وثقافي من الطالب في العهد الحاضر الذي يتسم بعدم الرغبة الداخلية في التعلم ومن تدني في مستواه العلمي نتيجة عزوفه عن الدراسة وعن المكتبات تقريبا بشكل تام إذ أصبح يعتمد بشكل كلي على استخدام الانترنت عن طريق النسخ المباشر للمعلومات دون فهمها وتحليلها.

- محاولة الانتقاء لمحتويات المقاييس الدراسية والمقاييس في حد ذاتها حيث يستحسن أن تتميز هذه المقاييس بالحدثة وتماسكها مع التطورات الحديثة في اكتساب المعرفة والمهارات الفكرية العملية التي يتمكن من التكيف مع متطلبات عصرهم، أو زيادة الفترة الزمنية المحدد لها في التكوين نظر لما تتميز به هذه المقاييس من كثافة في البرنامج الدراسي مع ربطها بعالم الشغل، إذ أصبحت المؤسسات الاقتصادية ترفض قبولها الطلبة لعدم وجود تكوين نوعي وعدم تطابق محتويات البرامج الدراسية وبعدها عن مجال الشغل.
- انفتاح الجامعة الجزائرية ووضع فضاءات جامعية إقليمية ودولية (بمجال تعاوني مغربي اروتوسطي) ترمي إلى ترقية تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف مما يساعد الطالب والأستاذ والباحث على الحركة ويشجع التبادلات العلمية والتكنولوجية على مستوى التعليم والبحث.
- تشجيع وتعزيز واثمين العمل الشخصي للطلبة وتقوية نظام المراقبة المستمرة للمعارف بغية تحقيق تكوين نوعي.
- تدعيم وتشجيع طلاب الدراسات العليا على البحث العلمي قصد تحسين نوعية التكوين مع توفير مناصب شغل لهم بعد تخرجهم لأن في الواقع نجد أغلب الحاصلين على شهادات الدكتوراه بدون توظيف مما اضطرروا إلى الابتعاد عن الدراسة والبحث العلمي والتوجه إلى عالم الشغل.

ونستنتج في الأخير بأن تطبيق نظام ل م د في الجزائر كان فاشلا ولم ينجح بالقدر الذي كان متوقعا وهذه حقيقة لا مفر منها نتيجة للأزمات الاقتصادية المتواصلة التي مرت بها الجزائر والوضع المتدهور الذي مازال حتى الآن لم تستطع فكه، ولهذا فإن تطبيق أي نظام تعليمي ليس فقط نظام ل م د إنما يحتاج إلى بذل جهد كبير من طرف القائمين عليه وتوفير كل الظروف المناسبة له، لذا فإن تطبيقه في الجزائر لم يكن مناسباً منذ البداية بسبب الاختلاف الكبير بين دول الأوروبية وبين دولة الجزائر في جميع النواحي وعلى جميع الأصعدة، بل بلعكس زاد الوضع سوءاً وخلف عدة أضرار في التعليم وعدة مشكلات لم تكن متوقعة من قبل مما تركت الجامعة الجزائرية تتخبط في ظلها ولم يعطي نتائج مثمرة مقارنة بالنظام القديم الذي كان مردوده أفضل بكثير مما نحن الآن عليه، لذا يستحسن من القائمين على هذا النظام العودة إلى نظام القديم مع إدخال بعض التعديلات والتغيرات التي تسمح له بمواكبة العصر وتطوراته كإدخال بعض المقاييس التي تعمل إكساب المعارف الجديدة وتطوير طرف التفكير فيها، والتفتح على عالم التكنولوجيا هذا من جهة ومن جهة أخرى الدور الكبير الذي يلعبه الطالب في تفعيل عملية التعليم وتطويرها من خلال تكوينه للرغبة الداخلية في التعلم وحب له وتطوير ذاته وتكوين ضمير حي قادر على تحمل المسؤولية ومساهمته في تنمية وبناء المجتمع.

### قائمة المراجع:

1. الجريدة الرسمية، الصادر يوم الأربعاء 11 شوال 1425هـ الموافق ل 24 نوفمبر 2004. العدد 75، ص 31-1.
2. بداري، كمال وحرز الله، عبد الكريم (2012). التحكم في مؤشرات التكوين ل م د، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر.
3. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2011). الدليل العملي لتطبيق ومتابعة لمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

### المجلات العلمية والدوريات:

4. كركوش، فتيحة (2012). " إجتاهات الأساتذة نحو نظام ل م د دراسة ميدانية بجامعة البليدة". مجلة دراسات النفسية وتربوية. العدد 8. مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية. جامعة سعد دحلب. البليدة ص 119-131.

5. ليليزرقان (2012). "إصلاح التعليم العالي الراهن لمدومشكلا تالجزائرية - دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف". مجلة العلوم الاجتماعية. العدد 16. جامعة فرحات عباس. سطيف.
6. ميلود، قاسم (2015). "نظام ل م د في الجزائر بين دافعية التغيير وآليات التطبيق". مجلة السياسة العامة الجزائرية. العدد 8. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. ص ص 39-53.
7. قادري، حليلة و نصيرة، بن نايي (ب س). "جودة التكوين في نظام ل م د في ضوء المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي". مجلة الباحث. ص ص 1-21.
8. شبايكي سعدان (2011). "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام التعليم العالي (ل م د)". مجلة البحوث والدراسات العلمية. العدد 05. ص ص 1-20.

الرسائل العلمية:

9. زرزور، أحمد (2006). "تقييم تطبيق الاصلاح الجامعي الجديد نظام ل م د في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل". مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم النفس. جامعة منتوري قسنطينة.

الندوات والمؤتمرات العلمية:

10. تواتي، عبد القادر (2013). تحديات وعقبات إصلاح التعليم العالي ونظام ل م د في الجزائر، يوم دراسي "إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام: الراهن والآفاق". المنظم يوم 22 أفريل. مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر. جامعة البويرة. ص ص 53-86.
11. يحياوي، حفيفة (2013). تطبيق نظم ل م د في الجامعة الجزائرية - قسم اللغة والأدب العربي بجامعة البويرة أنموذجا-. يوم دراسي "إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام: الراهن والآفاق المنظم يوم 22 أفريل. بجامعة البويرة. مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر. ص ص 87-102.

مواقع الأنترنت:

12. وهيبة ، مقدم (ب س). "الحاجة إلى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل

في الجزائر",

[www.startimes.com/f.aspx/vb//f.aspx?t=36633723/12/11/2017](http://www.startimes.com/f.aspx/vb//f.aspx?t=36633723/12/11/2017)

14.----- (ب س). "نظام ل م د في الجزائر بين عقبات الواقع وطموح المستقبل"، ص ص 1-

<file:///C:/Users/Acer/Downloads/F.pdf/12/11/2017.24>

المراجع الأجنبية:

15. Djekoun Abdelhamid(2007), La réforme en Algérie –états des lieux et perspectives , le système LMD entreimplémentation et projection ,actes du colloque international, Ben Aknoun ,Alger

16. Richard A .Nyladé (2013).le système L M D:uneinstrumentalisationoccidentale, Paris,Harmattant.